تدخل حلف الأطلنطي في ليبيا : الدوافع والأهداف.

فتحي عمران الصويعي الدويهش

الملخص:

جاء تحرك حلف شمال الأطلنطي السريع تجاه الأزمة الليبية والتي أعقبت احتجاجات ١٧ فبراير ٢٠١١ ضد نظام القذافي، وعلى الرغم من وجود العديد من المبررات التي بررت تدخل الحلف في ليبيا كوجود قرار من مجلس الأمن يقضي بالتدخل لحماية المدنيين في ليبيا، وكذلك وجود طلب غطاء عربي ومحلي يطالب بالتدخل، إلا أن هناك العديد من العوامل والدوافع التي تحرك سياسات دول الحلف وحماية مصالحها، وتتمثل هذه المصالح في موارد ليبيا النفطية، وموقعها الجغرافي الاستراتيجي بالنسبة لجنوب أوروبا.

كما إن أهداف عمليات الحلف العسكرية لم تقتصر على ما هو منصوص عليه في قرار مجلس الأمن، بل تعداه إلى أهداف أخرى متمثلة في إسقاط النظام الليبي.

Abstract::

The fast movement of the North Atlantic Alliance towards the Libyan crisis which followed the 17th of February Year 2011 protests against Colonel Al-Kaddafi regime came despite the presence of many justifications which justified the interference of the alliance in Libya such as the existence of the Security Council Resolution which necessitates the alliance interference to protect the citizens in Libya. This is in addition to the existence of a request of Arab and local cover which request the intervention; but there are many factors and motives which moves the policies of the alliance countries and protecting their interests. These interests are represented in the Libyan petroleum resources and its strategic geographical location relative to South Europe.

Also, the objectives of the military alliance operations were not limited to what is stated in the Security Council Resolution but exceeded it to other objectives which took the form of the collapse of the Libyan Regime.

المقدمة:

رأت الدول الغربية في ليبيا فرصة سانحة، بعد أن أتت ردة فعلها على ثورتي تونس ومصر بطيئة، وبروز علاقاتها الوثيقة مع الأنظمة السلطوية التي كانت تحكم الدول العربية قبل الثورات. وكان موقف القذافي المتصلب واستمات نظامه في وضع حد للثورة والحيلولة دون نجاحها، قد دفع الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين على اتخاذ موقف حازم في نصرة المحتجين المطالبين بحقوق رأت الدول الغربية أنها مشروعة، فكان هذا مبررا كافيا للتدخل في ليبيا، ولكان كانت هناك اعتبارات أخرى دفعت الغرب إلى التدخل. فليبيا بلد غني نسبيا ومنتج للنفط، ويقع على حدود أوربا الجنوبية، بين كلا من تونس ومصر.

وكانت شروط تغيير النظام قد أينعت فيه. ولم يكن لديه التعقيدات الإقليمية التي تعيشها دول أخرى كسوريا، ولم يكن يعاني من الفقر كاليمن. باختصار، كانت ليبيا الموقع الأسهل بالنسبة للناتو كي يشق طريقه داخل الثورات العربية.

فقد نجحت الدول الأعضاء في حلف الناتو في الحصول على قرارات من مجلس الأمن ضد نظام القذافي وفقا للقرار ١٩٧٠ ومن بعده جاء القرار ١٩٧٣ الأكثر فعالية، والذي صيغ بأسلوب فضفاض يتيح إلى جانب فرض حظر جوي على الطيران، تحرك عسكري مع استبعاد نشر قوات برية، مما اثر جدلا حول تفسير نص القرار حتى بين أطراف مجلس الأمن أنفسهم وخاصة روسيا والصين، وفي غضون ساعات من صدور القرار، تدخلت قوات الدول الغربية الثلاث فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة بذريعة حماية المدنيين من جيوش القذافي التي كانت على مشارف بنغازي " باتخاذ كافة الخطوات الضرورية" لذلك حسب نص القرار.

إشكالية الدراسة:

لكن السؤال الذي يطرح هنا لماذا تدخل الحلف في ليبيا فيما يعزف عن ذلك في حالات مشابهة في المنطقة العربية؟ وهل جاء تحرك حلف الأطلنطي السريع في التعامل مع الحالة الليبية للتطبيق قرارات مجلس الأمن فقط، أم إن هناك أهداف أخرى لهذا التدخل ؟.

فرضية الدراسة:

إن هناك ثمة دوافع وعوامل اقتصادية وإستراتيجية وسياسية تختص بها ليبيا دون سواها من دول المنطقة، قد دفعت الدول الغربية متمثلة في حلف الأطلنطي لاتخاذ هذا الموقف السريع والحاسم تجاه الأزمة الليبية، كما أهداف العمليات العسكرية التي قادها الحلف لم تكن كلها معلنة، وقد تجاوزت الأهداف المعلنة إلى أهداف أخرى لم تكن معلنة. ومع إن المستلزم الإنساني الأخلاقي كان مبرراً كافياً لتبرير التدخل، فأن الحالة الليبية التقى فيها المستلزم الأخلاقي بالمستلزم المصلحي

هدف الدراسة:

إن الخوض في تحليل الاعتبارات الإستراتيجية لتدخل حلف الأطلنطي في الأزمة الليبية سيرفع الغموض عن مبررات وأهداف هذا التدخل، سيوضح الالتفات إلى الاعتبارات الإستراتيجية التي دفعت الحلف إلى التدخل في الحالة الليبية. كما انه من خلال تحليل سير وتطور مجريات الأحداث المتسارعة التي شهدتها الحالة الليبية، بان لها خصوصية فريدة عن باقي الثورات التي شهدتها المنطقة، وجعلت حلف الناتو مستعدا للتدخل في الحالة الليبية دون غيرها من دول المنطقة، رغم تشابه الظروف والمعطيات التي شهدتها المنطقة.

منهجية البحث:

إن اختيار موضوع بحث ما يحتَّم على الباحث، اختيار منهج يلائم طبيعة الموضوع محل الدراسة، ونظراً لأن الموضوع محل الدراسة متفرع الجوانب فإنه يتطلب منا استخدام أكثر من منهج يأتي في مقدمتها :- المنهج الاستقرائي وذلك من خلال استقراء الدوافع والمبررات التي دفعت الحلف إلى التدخل في ليبيا، كما استفدنا من المنهج الإحصائي في تحليل بعض الإحصائيات وخصوصا المتعلق بالموارد الاقتصادية التي تملكها ليبيا وخصوصاً الموارد النفطية.

المبحث الأول: عوامل تدخل الحلف في ليبيا

على الرغم من أسلوب القمع الذي اتخذه النظام في ليبيا في مواجهة المتظاهرين وما ترتب عنه من انتهاك صارخ لحقوق الإنسان وصل إلى درجة جرائم ضد الإنسانية، إلا أن هناك اعتبارات أخرى تحرك الدول وخاصة الكبرى

منها، فهذه الدول تبني سياستها بما يخدم مصالحها، وعليه فإن ليبيا تتمتع بخصوصية تجعل الدول الغربية مستعدة للتدخل في شئونها، وهذا ما نحاول التعرض له في هذا المبحث.

المطلب الأول: عامل اقتصادي متعلق أساسًا بحماية إمدادات النفط:

للنفط أهمية بالغة في اقتصاديات الدولة وخصوصا الصناعية منها وهو سلعة لا يمكن الاستغناء عنها في عالم اليوم، فببساطة بدون النفط سيكون مجتمع اليوم الصناعي مستحيلاً، فالنفط والغاز الطبيعي هما وقود ومحرك الرأسمالية الحديثة.

ولا يعتبر النفط والغاز مصدر ٦٢% من الطاقة المستخدمة في العالم فقط، بل يدخلان في صناعة العديد من السلع والمنتجات التي نأخذها كأمر مسلم به، ومن ناحية أخرى فإنه أي النفط يعتبر عماد القوة والتقدم، فكل دبابة، وكل طائرة، وكل صاروخ، ومعظم السفن الحربية والمدنية، تعتمد على النفط في عملها.

وبشكل عام، يشكل النفط والغاز ما يتراوح بين ٦٥%إلى ٧٠% من كل الطاقة، التي تستهلكها أكبر ثلاث اقتصاديات في العالم[١]، الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، اليابان، وتعتبر الولايات المتحدة أكبر مستهلك للنفط في العالم، حيث تعتمد العديد من صناعتها على الطاقة المتولدة من النفط[٢].

ويذهب الخبراء النفطيون في الولايات المتحدة، إلى أن حجم الاستهلاك العالمي من النفط في حال النمو الاقتصادي سيكون في الفترة من العام ٢٠٠٠ وحتى العام ٢٠٢٥ أعلى من أي نسبة استهلاك في التاريخ، وهو ما يدفع النفط إلى أن يكون السلعة الأهم في العالم، وفي هذا السياق توقع اللورد "براون" كبير المديرين التنفيذيين في شركة "برتش بتروليم " (B –P) أن يستمر النفط والغاز الطبيعي كمصدر أول للطاقة في السنوات ٣٥ المقبلــة على الأقل[٣]، ففي مايو ٢٠٠١ م سمحت واشنطن بنشر خطة الطاقة القومية التي قامت بإعدادها مجموعة يترأسها "ديك تشيني" وقد تضمن التقرير ثلاث نقاط رئيسة[٤]:-

١. يتعين على الولايات المتحدة أن تزيد نسبة ما تستورده من النفط مع زيادة استهلاكها له.

٢. لا تستطيع الولايات المتحدة الاعتماد بشكل قصري على المصادر التقليدية، مثل المملكة السعودية وفنزويلا وكندا لتوفير ذلك النفط، ويتعين عليها أيضاً الحصول على إمدادات إضافية من مصادر جديدة.
٣. لا يمكن للولايات المتحدة الاعتماد فقط على قوى السوق، من أجل الوصول إلى تلك الإمدادات الإضافية، بل سيتطلب ذلك جهوداً مهمة من قبل موظفي الحكومة لتجاوز مقاومة المد الخارجي لشركات الطاقة الأمريكية.

وتدرك الدول الغربية أن طاقة النفط هي الأرخص، وأن إنتاج طاقة بديلة مازال في إطار البحث، لكنه لن يتقدم إلا إذا تضاءل الاحتياطي النفطي في العالم، وارتفعت الأسعار بما يتناسب مع كلفة إنتاج بديل للنفط، لذلك فمهما قيل عن الطاقات البديلة للنفط إلا إن النفط مازال ركيزة أساسية من ركائز النهوض الاقتصادي العالمي وتطوره، ولا بديل عن النفط لعقود طويلة مصدراً رئيسياً للطاقة، ودعامة للاقتصاد، وسيظل النفط الوقود الرئيسي في العالم إلى فترة متقدمة من القرن الحادي والعشرين، لما يتحلى به من خصائص اقتصادية وفنية ومرونة في تجارته، ولذا فإن أي انتعاش اقتصادي في العالم سيكون مهدداً في حال شح إيرادات النفط أو إنتاجه. ولقد دقت أزمة الحظر النفطي عام ١٩٧٣ ناقوساً للدول الغربية الصناعية لخطورة اعتمادها وهو ما تأكد أثناء الثورة الإيرانية والإنذار بأزمة ثانية في عام ١٩٧٩.[٥]

كان لاكتشاف النفط العالي الجودة في ليبيا عام ١٩٥٩ م، دور في عدم استقرار الأسعار، نظراً لقربها من الأسواق الأوروبية وشرق الولايات المتحدة، اللتين كانتا المستهلكين الرئيسين للنفط الليبي، ولقد هدد النفط الليبي إمكانية الشركات النفطية الرئيسة في فرض حدود على عملية الإنتاج، وبالتالي منع هبوط الأسعار[٦]، وحسب تقرير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، تمتلك ليبيا احتياطي نفطي هو الأكبر في إفريقيا حيث يبلغ هذا الاحتياطي ما يقارب ٤٨ مليار برميل أي ما يعادل ٣٨% من احتياطي القارة، فيما تنتج ١.٧ مليون برميل يومياً من النفط اعتبارًا من يناير ٢٠١٣، ويتوقع زيادة الإنتاج إلى ٢ مليون برميل بنهاية العام نفسه.

وتنتج ليبيا ٥٩٤ مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي في عام،٢٠١٠ وتبلغ قيمة احتياطي الغاز الطبيعي ٥٤.٦ تريليون قدم مكعب، وهذا ما يجعلها تحتل المركز الرابع إفريقيًا[٧]، وقدرت وكالة الطاقة الأمريكية أن احتياطي النفط ارتفع ٤٨ مليار برميل إلى ٧٤ مليار برميل. وبذلك تحتل ليبيا المركز الخامس عالميا في احتياطيات

النفط الصخري بعد روسيا وأمريكا والصين والأرجنتين. وأوضحت الوكالة أن الكمية الجديدة تضاف إلى المخزون لترفع العمر الافتراضي لإنتاج النفط من ٧٠ عاما إلى ١١٢ عاما، بعد الإعلان عن أن الاحتياطي الليبي من النفط المخزون بالصخور والقابل للاستخراج بالتقنيات الحالية يبلغ ٢٦ مليار برميل.

وكشفت الوكالة عن ارتفاع احتياطيات الغاز الليبي إلى ثلاثة أضعاف، حيث بلغ ١٧٧ تريليون قدم مكعب، وذلك بإضافة ١٢٢ تريليون قدم مكعب من الاحتياطي القابل للاستخراج من الصخور[٨].

ويتوقع العثور على اكتشافات ضخمة خلال السنوات القادمة، نتيجة الاكتشافات والاستثمارات في التنقيب عن النفط والغاز، وللعديد من الدول الأوروبية علاقات نفطية قوية مع ليبيا لا يمكن قطعها ببساطة، فإيطاليا مثلاً تستورد ٨٢% من احتياجاتها من النفط الليبي[٩]، وعليه فان الدول الغربية وخصوصا الأوروبية منها، معنية إلى حد بعيد باستمرار تدفق النفط الليبي، وأن هذه الدول ليست في وضع يمكِّنها من الاستغناء عن النفط الليبي، وعندما اندلعت الاشتباكات المسلحة في ليبيا عام ٢٠١١ على خلفية احتجاجات ١٧ فبراير كانت الدول الغربية تنظر بقلق لتلك الأحداث وتنظر بقلق أكثر إلى منابع النفط الليبي، وهذه الدول ستكون مستعدة للقيام بكل ما هو ضروري لضمان استمرار الحصول هذه المادة الحيوية والمؤثرة بشكل مباشر على المجتمعات الأوروبية الصناعية.

وبالتالي فإن التدخل والمساعدة في حسم الموقف في ليبيا سوف يودي إلى عودة الإنتاج النفطي الليبي بسرعة، لأن عدم التدخل في الصراع الليبي من الممكن أن يجعل الحرب الأهلية الليبية تطول إلى فترات زمنية طويلة، وهذا ما تستطيع دول أوروبا تحمله، كما أن استمرار القتال المسلح من الممكن أن يدمر المنشآت النفطية ومواني التصدير، هذا بالإضافة إلى توقف النفط الليبي العالي الجودة عن التصدير سوف يؤدي حتمًا إلى ارتفاع في أسعار النفط في السوق العالمية في الوقت الذي تعاني منه أغلب الدول الغربية أزمات اقتصادية حادة تجعلها غير قادرة على مواجهة أزمة جديدة متعلقة بارتفاع الأسعار نتيجة انقطاع النفط الليبي، وبالتالي كان قرار التدخل في ليبيا مدفوعًا إلى حد بعيد بهذه الاعتبارات الاقتصادية.

المطلب الثاني: عوامل إستراتيجية وأمنية:

عند التطرق إلى العامل الاستراتيجي والأمني الذي يدفع حلف شمال الأطلنطي للتدخل في ليبيا، فيجب أن نشير إلى موقع ليبيا الجغرافي على حدود أوروبا الجنوبية وفي قلب منطقة البحر المتوسط، حيث إنها تملك أطول ساحل على هذا البحر، وفي الجانب الاستراتيجي يربط القادة العسكريون الأوربيون الأمن القومي والعسكري الأوروبي بالبحر المتوسط ويحددون توفر عوامل التفجير والنزاعات التي تشهدها منطقة المتوسط ستشكل أخطارًا مقبلة على أوروبا.

إضافة إلى الهجرة الإفريقية إلى أوروبا عبر المتوسط والمسماة الهجرة غير الشرعية. هذه الصعوبات والنزاعات تدعو الغرب الأوروبي إلى وضع إستراتيجية للأمن في المتوسط وهو التوجه نفسه الذي تلتزم الولايات المتحدة مع أوروبا عبر حلف الأطلسي.

وذلك لاعتبارات إستراتيجية نتيجة قربه الشديد من أوروبا، وكذلك كثافة المواصلات البحرية عبر المتوسط بين القارات الثلاث بالإضافة إلى وجود الممرات الجوية الكثيفة في أجوائه وتواجد شبكة الطرق البرية على سواحله مروراً بحدود الدول المطلة عليه يعطيه أهمية إستراتيجية أخرى كون هذه المعابر تمثل مجالاً مهمًّا في التعاون الدولي بين دول أوروبا وآسيا وإفريقيا.

تقع ليبيا وسط ساحل أفريقيا الشمالي للبحر الأبيض المتوسط، وتمتد رقعتها الشاسعة إلى قلب الصحراء الكبرى الأفريقية، كما تمثل ليبيا بموقعها الإستراتيجي حلقة وصل مهمة بين مشرق الوطن العربي ومغربه، وهي بهذا تحتل موقعاً استراتيجياً مهماً في السياسة الدولية، وترجع هذه الأهمية للأسباب التالية:[١٠]

١. أنها بفضل موقعها تشكل حلقة اتصال رئيسة بين قارتي إفريقيا وأوروبا بسبب توغلها في عمق الأولي وقربها الشديد من الثانية، فالسواحل الليبية قريبة جدا من سواحل اليونان وإيطاليا على الضفة الأخرى من المتوسط.
٢. امتداد سواحلها على البحر المتوسط جعلها تمتلك أطول ساحل على هذا البحر حوالي ٢٠٠٠ كيلو متر، وهذا يعطيها أهمية إستراتيجية كبيرة بالنسبة للبحر نفسه، وما يمكن أن يدور فيه من نشاط بحري كما يجعل منها قاعدة مهمة لتوزيع الجيوش وقيادات العمليات الحربية وتخزين الأسلحة بمختلف

أنواعها، وسهولة وسرعة نقلها إلى ميدان القتال في شمال أفريقيا وجنوب أوروبا والشرق الأوسط، وقد برزت هذه الأهمية بوضوح أثناء الحرب العالمية الثانية.

٣. إنها تعتبر ومنذ قديم الزمن وحتى الآن بوابة القارة الأفريقية الشمالية، وذلك لأن أراضيها تتوغل داخل أفريقيا بمسافة تتراوح ما بين ١٩٠٠ – ٢٠٠٠ كم، وترتبط مع دول القارة بشبكة من الطرق البرية عبر الصحراء الكبرى، كما تمر بها العديد من الرحلات الجوية من وإلى القارة.

ونظرًا لهذا الوضع الاستراتيجي بالنسبة لموقع ليبيا في قلب المتوسط فإن هذا الموقع يمكن أن يكون له تأثير بالغ الأهمية على القارة الأوروبية لعدة اعتبارات من أبرزها، مخاطر انتشار الإرهاب، والثانية مخاطر تدفق الهجرة غير الشرعية.

أولا :- مخاطر انتشار الإرهاب في ليبيا:

على مدى السنوات العشرين الماضية، تدعم التهديد الإرهابي لمنطقة شمال أفريقيا نتيجة لظهور الشبكة التنظيمية والمؤسسية القائمة على الصعيد الوطني، وبروز التوعية بالحركات الإسلامية الراديكالية سواء في أوروبا والشرق الأوسط، ولا سيما المجموعة الأكثر نشاطا في شمال أفريقيا، وهى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQIM)[١١]، بالإضافة لعدد من الجماعات الجهادية التي تعمل في الجزائر ومنطقة جنوب الصحراء، يبدو أن ثورات الشمال الأفريقي قد أتاحت فرصًا جديدة للجماعات الإرهابية وخاصة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لترسيخ وجوده، وزيادة عمليات التجنيد بجذب جماعات ومؤيدين جدد إلى صفوفه، وإقامة شبكات من التعاون مع بعض الجماعات الانفصالية، لذلك كان على الغرب أن يتصرف تجاه الأزمة الليبية بتقدير كل الاحتمالات الممكن حدوثها وتداعيات هذه الاحتمالات وما يمكن أن يسفر عنه تحول الثورة في ليبيا إلى حرب أهلية من الممكن أن تأخذ وقتًا طويلاً إذا لم يتحرك الغرب لإيقافها مع إدراك الأخير لعدم قدرة الثوار على حسم الموقف لصالحهم، هذا السيناريو قد يحول ليبيا إلى دولة فاشلة، وما يمكن أن تسببه دولة فاشلة على حدوده الجنوبية خاصة وأنها سوف تتحول إلى منطقة جذب للمتشددين والمتطرفين وتكون السواحل الليبية الطويلة كما أسلفنا مراكز انطلاق للمتشددين لضرب المصالح الحيوية الغربية ليس فقط في المتوسط بل داخل الإقليم الأوروبي نفسه بحكم قرب المسافة بين الضفتين.

فليبيا تملك من الخصائص ما يجعل منها وجهة للمتشددين وملاذا لوجستيًّا للعنف "الجهادي" العابر للحدود، ولعل أبرزها الطبيعة الجغرافية لليبيا كناقل جيوسياسي "للبشر والأفكار" بين منطقة المغرب العربي، وإفريقيا جنوب الصحراء لذلك تتيح التمركزات الجهادية في ليبيا تواصلاً وتفاعلاً مع ساحات العنف الأخرى في عدد من الدول المجاورة كمصر وتونس أو الجزائر أو مالي جنوب الصحراء(١٢).

أما الخاصية الثانية، فتتعلق بضعف السلطة الليبية، منذ الثورة، حيث لم تستطع بناء مؤسسات أمنية قادرة على احتكار الوظيفة الأمنية، وثالثا وهي انتقال الوضع في ليبيا إلى صدام مسلح بين قوات القذافي والثوار، ثم بين الجماعات المسلحة فيما بعد مما يعني غياب السلطة المركزية وهو ما يُحدث فراغًا أمنياً يتيح المجال أمام الجماعات المتشددة إلى أن تنمو وتقوى.

وقد حذرت وزارة الدفاع الأمريكية البنتاغون بأن هناك جماعات إرهابية تحاول الحصول على موطئ قدم لها في ليبيا، ولكن تواجه بالرفض حتى الآن من قبل المجلس الوطني الانتقالي الليبي، أصدر المسؤولون هذا التقرير في موجز للبنتاغون، وقالوا: إن جماعات إرهابية "تبحث دائما عن فرصة".(١٣)

ثانيا:- مخاطر تدفق الهجرة غير الشرعية:

قضية الهجرة غير الشرعية ليست حديثة العهد، ولكن ما تشهده ليبيا من تحولات سياسية أدى إلى تنامي مخاطرها، وتكمن مخاوف هذه الدول الأوروبية من هؤلاء المهاجرين في النقل التدريجي للأفكار والمعتقدات من دول الجنوب إلي نظيرتها في شمال المتوسط، في ظل تعارض القيم بين الجانبين.

فضلاً عن أن تدني المستوى التعليمي لهؤلاء المهاجرين يجعل لديهم قبولاً بأي وظائف، وهو ما يمثل ضغوطاً علي فرص العمل في الدول المضيفة. وتقدر الأمم المتحدة أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلي دول العالم المتقدم خلال الأعوام العشرة الأخيرة بنحو ١٥٥ مليون شخص(١٤).

كما أن هؤلاء المهاجرين لا يندمجون في المجتمعات الأوروبية بسهولة وتواجههم صعوبة من هذه الناحية، بالرغم من حصول أغلبيتهم علي الجنسية التي تعني تمتعهم بحقوق المواطنة الكاملة، وبالتالي يظل هؤلاء المهاجرون في حالة من الإقصاء المجتمعي والمهني،(١٥) تشكل ليبيا بفضل موقعها الجغرافي كما أشرنا سابقا منطقة جذب لهذه الظاهرة ما يجعلها إحدى أكثر الدول التي تتحمل العبء

الأكبر لهذه الظاهرة البشرية والإنسانية التي تفاقمت خلال السنوات الماضية بشكل كبير، وأصبحت عامل ضغط على المشهدين الأمني والاقتصادي على حد سواء وناقوس خطر يدق على الأبواب الليبية .

ومن ثم أوروبا المحطة الثانية في موجات الهجرة البشرية القادمة من إفريقيا، وتدرك السلطات الأوروبية خطورة ازدياد هذا النوع من الهجرة البشرية عبر الضفة الجنوبية للمتوسط، حيث نزح آلاف المهاجرين إلي إيطاليا التي قامت بدورها بمنح هؤلاء المهاجرين تأشيرة الدخول للدول الأوروبية الأخرى، مما دفع فرنسا للتهديد بإيقاف العمل باتفاقية "شنجن"[١٦].

ولذلك يدرك الأوروبيون بأن استمرار النزاع في ليبيا وعدم قيام الدولة وبسرعة سوف يغرق سواحل أوروبا بأعداد كبيرة جدا من المهاجرين، ولا بديل أمامها إلا الإسراع في حسم الأوضاع في ليبيا وذلك من خلال حلف شمال الأطلنطي والمساعدة على إسقاط النظام، ومن ثم مساعدة السلطات الجديدة في النهوض بالدولة من أجل التعاون معها في الحد من هذه الظاهرة.

المطلب الثالث: عوامل سياسية.

ثمة عوامل سياسية جعلت حلف شمال الأطلنطي مستعدًا للتدخل في ليبيا، ويمكن تفسير هذا الاستعداد بحاجة الحلف لتحسين صورته في هذه المنطقة وذلك من خلال:– دعم المطلب الديمقراطي - وحجب الرؤية ولو مؤقتًا عن فشله في أفغانستان، وأيضًا لتجديد وإعادة صياغة مسوِّغات وجوده بالنسبة لدوله الأعضاء، خاصة في ظل الأزمة المالية الدولية مع الأخذ في الاعتبار أن دول الحلف في مجملها دول غربية ليبرالية تعلن دائما أنها تقف بقوة مع القيم الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان.وفي هذا السياق يقول السيد آندريه فوغ راسموسن الأمين العام للمنظمة حلف شمال الأطلسي: (تذكرني التطورات الراديكالية عبر شمال أفريقيا والشرق الأوسط بسقوط سور برلين ونهاية الحرب الباردة. من تونس إلى القاهرة إلى بنغازي، تغلب الناس على خوفهم من الحرية.

اتخذت بعض حكومات المنطقة خطوات مهمة نحو تلبية المطالب المشروعة لمواطنيها، وأدركت أخرى أن وقتها قد انتهى وانتحت جانبا، لكن الفزع تملكني عندما رأيت أنه في بعض الدول، خاصة ليبيا، قوبلت الدعوات للحرية والكرامة بعنف من قبل الدولة، وجاء رد فعل حلف الناتو تجاه الأزمة في ليبيا سريعًا وحاسمًا.

في مارس ٢٠١١، وطبقًا للسلطة التي خولها قرار تاريخي عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، سيطر التحالف على قيادة جميع العمليات العسكرية الرامية لحماية الشعب الليبي من الهجمات الوحشية للعقيد معمر القذافي. وبالتعاون مع شركائنا، بمن فيهم شركاؤنا بالمنطقة، نجحنا في إحراز تقدم كبير في تقليص قدرة القذافي على مهاجمة المدنيين ومحاصرة المدن.)[١٧]

وهذا يعني أن التحدي الأبرز الذي واجه الحلف بعد نهاية الحرب الباردة في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، تمثل في التهديدات التي شهدتها تلك الفترة مثل الحرب في كوسوفو، وهي ما جعلت الحلف يتخذ قرارًا بالتدخل في تلك الأزمات بدلاً من الاكتفاء بمراقبتها.

وفيما يتعلق بالسؤال الذي يُطرح دائما وهو لماذا يتدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا ولم يتدخل في حالات مشابهة في المنطقة؟. يرد السيد راسموسن (لقد اتخذنا تحركًا ضد ليبيا بناءً على تمتعنا بتفويض قوي من مجلس الأمن ودعم واضح من دول المنطقة؛ وهو مزيج نادر لم نشهده في مواقف أخرى)[١٨].

وهذا ما يعكس رؤية الحلف إلى الحالة الليبية ومدى إمكانية التدخل فيها، ويرى الحلف أن الحالة الليبية توفرت فيها ثلاثة شروط جعلت التدخل ممكنًا بل وضروريًّا:[١٩]

١. أولها، طلب داخلي من المعنيين أنفسهم، حيث يعتبر أن الشعب الليبي طلب المساعدة الدولية لإنقاذه من مجازر كان نظام القذافي سيقترفها في حقه لإخماد الانتفاضة الشعبية والإبقاء على نظامه.
٢. ثانيها، وجود شرعية دولية عبْر قرار مجلس الأمن الذي شرعن التدخل لحماية المدنيين. وبالتالي فالحلف تحرك في إطار الشرعية الأممية.
٣. ثالثها، وجود مطالبة إقليمية بالتدخل، أي شرعنة إقليمية – عربية – للتدخل في ليبيا.

فعلي الصعيد المحلي طلب الثوار الليبيون بتدخل دولي لحمايتهم، وبناء على هذه الدعوات اتخذت جامعة الدول العربية قرارا يطالب مجلس الأمن الدولي بتحمل مسؤولياته إزاء ما يحدث في ليبيا كما وسبق الإشارة إليه وكان لهذا القرار أثر كبير على صدور قرارات مجلس الأمن الدولي ١٩٧٠ و ١٩٧٣، ويلاحظ أن مضمون القرارات المشار إليها هو "فرض منطقة حظر جوي علي حركة الطيران العسكري

الليبي كإجراء وقائي لتوفير الحماية للشعب الليبي وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة"، فإن مهمة الناتو قد تجاوزت ذلك من خلال قصف مواقع ومقرات حكومية تابعة للنظام الليبي وبعيدة عن خطوط القتال والاشتباك.

ثم أظهرت مجريات الأحداث العسكرية أن عمليات الحلف قد استمرت حتى إسقاط النظام وليس عند حد حماية المدنيين، كما أن قرارات مجلس الأمن لم تشر إلي الأطراف المنوطة بالعمليات في ليبيا سوى بالقول "يؤذن للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام، وهي تتصرف علي الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية وبالتعاون مع الأمين العام، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين وإبلاغ الأمين العام بها"[٢٠] وبطبيعة الحال فإن الدول لا تستطيع التصرف فرادة في مثل هذه المواقف ولابد من تحالف دولي، ولم يكن هناك تحالف دولي يملك القدرة العسكرية واللوجستية على القيام بهذه المهمة إلا حلف شمال الأطلنطي الذي لديه العديد من الدوافع التي تجعل دوله تنخرط بسرعة في هذا المجهود الحربي مدفوعة بالاعتبارات السابقة بالإضافة أيضا إلى اعتبارات خاصة بالحالة الليبية حيث تعد ليبيا حالة استثنائية لعدد من المقاييس:

- طبيعة نظام القذافي التي غذت العداوة مع الغرب على مرّ العقود.
- غياب الشرعية أفقد النظام أي درع اجتماعي ووطني واقٍ.
- وكذلك استخدام الأسلحة الثقيلة في الرد على انتفاضة شعبية مما جعل الغرب يشعر بالإحراج عندما يشاهد ما يحدث ولا يحرك ساكنا.
- ضعف ليبيا عسكريا (لا خطر على القوات الأطلسية المتدخلة يحتم الغزو البري).
- تضاريس ليبيا تسهل مهمة الضربات الجوية.
- إجماع عربي بتغطية وشرعنة التدخل الدولي.
- الموقف الغربي المتخاذل من الانتفاضتين التونسية والمصرية والسعي لتصويب الأمور بصب جام الغضب على القذافي.
- العزلة الإقليمية والدولية التي عانت منها ليبيا على مر عقود طويلة، تاريخ النظام الليبي الحافل بدعم الإرهاب كما يصنف غربيا.

بالإضافة إلى العوامل الأخرى والتي سبق الإشارة إليها كالموقع الجغرافي لليبيا المهم بالنسبة لأوروبا وكذلك حماية منابع الطاقة، كل هذه العوامل مجتمعة تجعل الحالة الليبية استثنائية بكل المقاييس.

ومن هنا فإن التدخل الأطلسي في ليبيا ليس بالضرورة دلالة على تحول في سياسة الأطلسي. إن التدخل فقط بسبب وجود القمع ليس مقنعًا كما تدل على ذلك حالات عربية أخرى تعاني شعوبها من نفس الممارسات القمعية. بمعنى أن المعيار الإنساني يبقى مهماً ولكنه غير كافٍ للتدخل في كل الحالات.

المبحث الثاني: أهداف العملية العسكرية في ليبيا (المعلنة وغير المعلنة)

إن استعراض وتحليل سير العمليات التي قادها حلف شمال الأطلنطي في ليبيا تظهر بكل وضوح أن أهداف الحلف من هذه العمليات قد تنوعت ما بين أهداف معلنة وهي ما نص عليها قرار مجلس الأمن وأهداف أخرى غير معلنة لم ينص عليها التفويض الممنوح من مجلس الأمن والمتمثلة في اشتراك الحلف في عملية إسقاط النظام الليبي. وتمثلت هذه الأهداف فيما يلي:-

المطلب الأول: الهدف المعلن للعملية العسكرية في ليبيا (تنفيذ القرار ١٩٧٣):

تضمنت عملية حلف الأطلنطي العسكرية في ليبيا عدة أهداف معلنة وذلك حسب ما جاء في نص القرار ١٩٧٣ تمثلت في فرض حظر الطيران – وفرض حظر على الأسلحة – وحماية المدنيين من الهجوم أو التهديد بالهجوم.

١. تنفيذ الحظر الجوي:

الحظر الجوي هو منع تحليق أي طائرة في المجال الجوي بمنطقة معينة، وفي حال اخترقت أي طائرة هذا المجال بدون إذن مسبق يتم إرسال طائرات اعتراض لاعتراضها، وإجبارها على الهبوط أو إسقاطها. ويعد حظر الطيران أحد أشكال العقوبات التي يفرضها مجلس الأمن على الدول بتصويت أغلبية الأعضاء، إذا لم تستخدم أي من الدول الدائمة العضوية حق النقض (الفيتو). وتنص المادة ٤١ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على أن لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير وبينها الحظر الجوي.

وهذا ما نص عليه قرار مجلس الأمن ١٩٧٣ بشأن إقامة منطقة حظر جوي في ليبيا وعند فرض حظر جوي على أي دولة يقتضي ذلك غالبا تنفيذ هجوم على القواعد العسكرية في تلك الدولة ونسف مضادات الطائرات والمطارات بها تمهيدا لتنفيذ الحظر الجوي. وهذا ما أكده وزير الدفاع الأمريكي "روبرت غيتس بأنه في حالة إذا ما قرر فرض منطقة حظر جوي على ليبيا، فإن ذلك يعني بالضرورة مهاجمة ليبيا أولاً، لتدمير مواقع الدفاع الجوي الليبية، ليتسنى بعد ذلك فرض منطقة الحظر المطلوبة فوق هذه الدولة وأكد غيتس أن فرض منطقة حظر جوي تُعد عملية معقدة كذلك، مشيراً إلى أنها تتطلب عدداً أكبر من الطائرات الحربية، أكثر من عدد المقاتلات التي قد تتواجد على متن حاملة طائرات منفردة[٢١].

وهذا ما حدث فعلاً فقد كانت المرحلة الأولى من تنفيذ القرار الأممي هي إزالة الدفاعات الجوية الليبية، من خلال قصفها على الأرض بما فيها من منصات صواريخ أرض – جو، ورادارات ومطارات يمكن أن تقلع منها طائرات اعتراضية ليبية وتشتبك مع طائرات الحلف، فكان لزامًا أن يتم تدمير الدفاعات الجوية الليبية بالكامل ومن أجل فتح الأجواء أمام طائرات الحلف للتحليق بدون أدني خطورة عليها، وبما أن وجود أدنى احتمال لسقوط طائرات للحلف فوق الأراضي الليبية وما يعنيه ذلك من وقوع طيارين في الأسر، الأمر الذي قد يعقد المسائل أكثر في الوقت الذي ترغب فيه دول التحالف على عدم إنزال قوات برية وكذلك لم ينص قرار مجلس الأمن على تدخل بري، كان يجب استخدام صواريخ موجهة في ضرب هذه الدفاعات هو أفضل خيار حتى يتم تدميرها وإزالة خطورتها، فقامت القوات الأمريكية والبريطانية، ومَنْ على متن السفن والغواصات الراسية في مياه البحر المتوسط بإطلاق ١١٢ صاروخ كروز موجه من طراز Tomahawk على مواقع الدفاع الجوي الليبية، وذلك لتسهيل المهمات الجوية للتحالف[٢٢].

وفي شكل شبه متزامن، انطلقت مقاتلات بريطانية من نوعTornado من قاعدة مارهام وقطعت مسافة ٤٨٠٠ كلم لتطلق صواريخ بعيدة المدى على مواقع قيادة وتحكم ودفاع جوي.[٢٣]

وفي الليلة الثانية للتدخل، نفذت ثلاث قاذفات ثقيلة أمريكية من نوع "B-2" انطلقت من قاعدة وايتمان الجوية في ولاية ميسوري مهمة دامت ٢٥ ساعة قامت

خلالها بإلقاء قنابلها على حظائر طائرات عسكرية في قاعدة امعيتيقة الجوية قرب العاصمة طرابلس.[٢٤]

كما نفذت المقاتلات الفرنسية غارات جوية على مواقع صواريخ مضادة للطائرات تقع على بعد ١٠٠ كلم جنوب طرابلس يوم ٢٩ مارس، وفي اليوم الموالي تعرضت مواقع دفاعات جوية جنوب مدينة سرت لضربات مماثلة، وحسب التقديرات فإنه بتاريخ ٤ أبريل ٢٠١١، فإن جميع البطاريات ومنصات الإطلاق الخاصة بالدفاع الجوي الليبي قد دمرت،[٢٥] ولقد كانت الولايات المتحدة في صدارة الدول التي دعمت المجهود الحربي للحلف في الفترة الأولى من العمليات، فقد كان حجم المشاركة الأمريكية كبيرًا جدًا قياسًا بحجم مشاركة الدول الأخرى كما كان للإمكانيات العسكرية التي تمتلكها القوات المسلحة الأمريكية دور بارز في تدمير الدفاعات الليبية في بداية العمليات سواء من حيث عدد الطائرات المشاركة وكذلك عدد صواريخ الكروز المستخدمة أو من خلال أهمية القواعد الأمريكية في المتوسط[٢٦].

٢. تنفيذ الحظر على الأسلحة:

ينص القرار ١٩٧٣ الصادر عن مجلس الأمن بمنع تصدير السلاح إلى ليبيا، وبالتالي منع أي جهة أو دولة قد تقوم بإمداد النظام الليبي لحاجاته من الأسلحة لان ذلك يمثل تهديدا للمدنيين الليبيين كما ينص القرار[٢٧]، ولذلك كان على دول الناتو والتي أخذت على عاتقها مسؤولية تنفيذ القرار مراقبة أي سفينة تحاول الدخول إلى الموانى الليبية، والتأكد من عدم وجود أسلحة على متنها قد تستخدم في قتل المدنيين مما يعني أن على الحلف مسؤولية مراقبة السواحل الليبية والتأكد من عدم حدوث خرق لهذا القرار، وهذه ليست بالمهمة السهلة، فالساحل الليبي وكما هو معروف طويلاً جدا حوالي ٢٠٠٠ كيلو متر، وهو أطول ساحل على البحر المتوسط، مما تطلب إيجاد قوات كبيرة ومزودة بتقنيات عالية، وفي 23 مارس بدأت رسميًّا عملية منظمة حلف الشمال الأطلنطي للقيام بدوريات مراقبة في المياه الإقليمية لمنع دخول الأسلحة والمرتزقة إلى ليبيا، وسميت العملية " عملية الحامي الموحد"Operation Unified Protector وبالعمل المباشر مع المنظمة البحرية الدولية لضمان استمرار الشحن البحري التجاري والشرعي إلى ليبيا دون توقف، تحت هذه العملية تم تكوين قوة مشتركة من السفن والطائرات لتتمركز في المياه

الدولية، والتحقق من حمولة أية سفينة مع الحق في استخدام القوة في حال وجود مرتزقة أو أسلحة ومرافقة السفينة وطاقمها إلى ميناء آمن حيث تستلم السلطات الوطنية والدولية مسئوليتها،وكذلك اعتراض أي طائرة مشبوهة ومرافقتها إلى مطار تحدده منظمة حلف الشمال الأطلسي[٢٨].

مجموعة حلف الشمال الأطلسي البحرية الأولى ومجموعة حلف الشمال الأطلسي الجاهزة الأولى لمكافحة الألغام، تعهدت الدول المشاركة فيها بتقديم أكثر من ٢٥ سفينة وغواصة اعتباراً من ٢٤ مارس وشملت الدول (بلجيكا، إيطاليا وإسبانيا، هولندا، تركيا، بريطانيا، الولايات المتحدة، كندا، الدانمارك، اليونان)، وفي 24 مارس وافقت منظمة حلف الشمال الأطلسي على تولى مهام القيادة والسيطرة على منطقة الحظر الجوي، ومع ذلك كان الانتقال في تولى المهام مرحليًّا.

كانت القيادة المركزية للقيادة والسيطرة في المقر الرئيسي لمنظمة حلف الشمال الأطلسي في بروكسل - بلجيكا، وقيادة القوات المشتركة في نابولي وقيادة المكون الجوي في أزمير - تركيا، وقيادة المكون البحري في نابولي – إيطاليا[٢٩].وفي إطار عملية المراقبة البحرية لمنع دخول الأسلحة إلى ليبيا تشير التقديرات إلى أن عدد ٣١٠٠ سفينة تم اعتراضها والتأكد من حمولتها منها ٣٠٠ سفينة تم الصعود على متنها وتفتيشها، وأن عدد ١١ سفينة تم منعها من الدخول للاشتباه في حمولتها، كما غطت عملية المراقبة منطقة مساحتها ٦١٠٠٠ ميل بحري مربع، وشاركت ٢١ قطعة بحرية (غواصات، وسفن إمداد، وحملات طائرات، وبوارج، وفرقاطات هجومية) في هذه المهمة[٣٠].

٣. حماية المدنيين:

بدأت عملية حماية المدنيين الليبيين منذ يوم ١٩ مارس ٢٠١١ أي بعد صدور قرار مجلس الأمن ١٩٧٣ بساعات فقط، وحتى قبل توالي حلف الناتو قيادة العمليات العسكرية فيما عرف بعملية "فجر الاوديسا"حيث قادة فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا وبعض الدول الأخرى، دشنت العمليات العسكرية على الأرض عندما قامت مقاتلات فرنسية من نوع Rafale و -Mirage 2000 بقصف القوات المدرعة الموالية للنظام التي وصلت إلى ضواحي مدينة بنغازي التي تعتبر معقل المعارضة[٣١].

وقد أدت الضربات الجوية إلى إيقاف تقدم القوات المهاجمة، حيث تم تدمير أعداد من الدبابات والمدرعات وقاذفات الصواريخ وهي القوة الضاربة للقوات الموالية للنظام مما أدى إلى تقهقر هذه القوات وانسحابها غربًا بعدما كانت قد دخلت مشارف بنغازي[٣٢].

وبعدها بيوم واحد قامت طائرات أمريكية وبريطانية بقصف مواقع عسكرية تابعة للنظام منها مقر القذافي في باب العزيزية، وأكد الأميرال مايكل مولن قائد الجيوش الأمريكية المشتركة أن الضربات الأولى كانت "ناجحة" وسمحت بفرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا، مشيرًا إلى أن المرحلة القادمة ستكون مهاجمة خطوط الإمدادات لقوات القذافي[٣٣]، واستمرت قوات التحالف في مطاردة القوات المنسحبة حتى اجدابيا وتم إرغامها على المزيد من الانسحاب تجاه مدينة سرت بعد عمليات قصف مركز من جانب القوات الجوية الأمريكية والفرنسية والبريطانية إلى جانب القصف البحري من الغواصات والبوارج الحربية الأمريكية والبريطانية في البحر، وهذا ما عبر عنه الرئيس الأمريكي براك اوباما بالقول(والآن رأينا قوات النظام في ضواحي المدينة. وأدركنا أننا إذا انتظرنا يوما واحدا أكثر فإن بنغازي – مدينة بحجم شارلوت – يمكن أن تواجه مجزرة كانت ستتردد أصداؤها في المنطقة وسوف تلطخ ضمير العالم.لم يكن ترك ذلك يحدث في مصلحتنا. فرفضتُ حدوث ذلك. وهكذا فوضتُ قبل تسعة أيام، وبعد مشاورات مع قيادة الحزبين في الكونغرس، القيام بالعمل العسكري لوقف القتل وتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي ١٩٧٣. فضربنا قوات النظام المقتربة من بنغازي لإنقاذ تلك المدينة والشعب فيها. وضربنا قوات القذافي في أجدابيا المجاورة مما مكّن المعارضة من دحرها. وضربنا دفاعات القذافي الجوية، مما مَّهد السبيل أمام فرض منطقة حظر الطيران. واستهدفنا الدبابات والأصول العسكرية التي كانت تخنق البلدات والمدن وقطعنا طريق مصادر معظم الإمدادات. والليلة أستطيع أن أبلغ أننا أوقفنا تقدم القذافي القاتل[٣٤].

إن عملية حماية المدنيين لم تقتصر على منع تقدم القوات الموالية للنظام من اقتحام مدينة بنغازي، بل اتسع نطاق هذه العملية إلى ضرب قوات القذافي في مختلف أنحاء ليبيا من أجل شل قدرتها على التحرك، وإعطاء الثوار قدرة أكثر على التحرك في مواجهة هذه القوات، وعلى الرغم من إعلان النظام الليبي وقف إطلاق النار من جانبه إلا أن ذلك لم يحدث تغييرًا يذكر في مواقف دول الحلف فقد جاء على

لسان وزيرة الخارجية الأمريكية (إن حكومة القذافي أوضحت أنه سيكون هناك وقف لإطلاق النار، ولكن الواقع على الأرض هو استمرار العنف."، وخلصت إلى القول "العقيد معمر القذافي لا يزال يتحدى العالم. وإن الهجمات التي يشنها على المدنيين مازالت مستمرة")[٣٥].

استمرت فيما بعد طلعات الطيران الحربي التابع للحلف في ضرب مراكز القيادة والتحكم وكذلك مستودعات الأسلحة ومخازن الذخيرة الخاصة بالقوات الموالية للقذافي في كل المناطق غير المتحررة من قبضة النظام، وهذا ما اعتبره البعض خروجًا عن نص القرار ١٩٧٣ الذي ينص على حماية المدنيين ولا ينص على إسقاط النظام[٣٦]، إلا أن دول الحلف رأت أن نص القرار يعطي الحق باستخدام كل الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين، وأن هذه العمليات التي تهدف إلى تقليص قوات النظام هي في الوقع جزء من الحماية للمدنيين، وتبين من خلال سير العمليات العسكرية فيما بعد أن الحلف قد تبني إستراتيجية جديدة في ليبيا تقوم على دعم الثوار ومساندتهم في الحرب ضد النظام كخيار إستراتيجي في التعامل مع هذه الأزمة، وهذا ما تبين من خلال سير المعارك والعمليات فيما بعد.

المطلب الثاني: الهدف غير المعلن" إسقاط النظام":

لم يكن تغيير النظام في ليبيا هدفًا للحرب كما في العراق ولكن نتيجة منطقية باعتبارها وسيلة لتنفيذ القرار، لكن هناك من يخالف هذا الرأي تماما لأن القرار تحدث عن الحماية وليس تغيير النظام. فإذا كان تغيير النظام نتيجة منطقية، فهذا لا يعني بأنه لا توجد بعض الانتقادات الموجهة للناتو[٣٧]، حيث يطرح السؤال لماذا تم ضرب قافلة القدافي عندما هربت من سرت يوم ٢٠ أكتوبر ٢٠١١ والتي مكنت من الإمساك به، في حين أن القافلة لم تكن تهدد حياة أي مجموعات مدنية؟.

إن الإجابة عن ذلك يمكن أن نجدها في إعلان الرئيسين الأمريكي باراك أوباما والفرنسي نيكولا ساركوزي ورئيس الوزراء البريطاني أنهم لا يتصورون مستقبل ليبيا في وجود معمر القذافي[٣٨]، مما يعني تجاوز قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٣، لأنه لم يتطرق لمستقبل القذافي ولم يتحدث عن إزاحته، إذا كان أوباما وكاميرون وساركوزي، قد صرحوا بأن مهمتهم بموجب القرار ١٩٧٣ هي حماية المدنيين، وذلك ما يفعلونه وليس الإطاحة بالقذافي، غير أن الأحداث المتتالية في ليبيا أثبتت العكس، وهذا ما ظهر بوضوح على ضوء التصريحات العلنية لمسئولي

الحلف بأن القذافي أصبح هدفًا مشروعًا لعمليات الحلف في ليبيا. مما يؤكد أن سقوط نظام القذافي كان منتظراً بحكم وجود إرادة دولية منذ ١٩ مارس ٢٠١١ في اجتماع باريس، كما أن الناتو تخطى القرار الأممي وتحولت مهمته من حماية المدنيين إلى تغيير النظام السياسي في ليبيا، وهذا خارج إطار القرار ١٩٧٣ الذي لم ينص على تغيير النظام. يرى أن الغرض من تدخل حلف الأطلسي لم يعد مجرد إنقاذ الأرواح، ولكن للتخلص من القدافي ونظامه منذ اتخاذ القرار بالتدخل من جانب الحلف، حيث اتجهت العمليات في ليبيا إلى تغيير النظام، وقد كانوا الذين يفضلون "التدخل" على "مسؤولية الحماية" يشيرون إلى أن روسيا والصين ستشكلان دائمًا عائقًا أمام الاستناد إليها في مجلس الأمن، غير أن القرار ١٩٧٣ جاء ليفند هذه المزاعم، حيث لم تكن الصين وروسيا ترغبان في أن تتحملا المسؤولية عن مجزرة كانت تبدو مؤكدة، من خلال تصويتهما ضد القرار. غير أن الانتقال من "مسؤولية الحماية" إلى "التدخل الكلاسيكي" يعني نزع الشرعية عن الأولى، وسيكون من الصعب جدا في المستقبل الاستناد عليها إذا بدت كخدعة من أجل حمل الآخرين على قبول ما كانوا يرفضونه، أي تغيير نظام ما عن طريق الحرب، وعلاوة على ذلك، فإن شكوك البلدان المترددة في التصويت لصالح تدخل عسكري من أجل حماية مدنيين مهددين ستزداد وتتعزز.

فقد عبرت كل من روسيا والصين اللتان امتنعتا عن التصويت على القرار ١٩٧٣، عن أسفهما للتدخل العسكري في ليبيا للسماح بإجراء حوار، بينما فرقت الشرطة الروسية مظاهرة نظمها معارضون أمام مكتب بعثة حلف شمال الأطلسي في موسكو ضد التدخل العسكري في ليبيا[٣٩].

وهذا ما ظهرت آثاره بشكل واضح في معارضة كلٍّ من روسيا والصين لتكرر التجربة الليبية في سوريا. أما الدول الغربية فقد رحبت معظم الدول الأوروبية بتنفيذ حظر الطيران ودعمت القرار ١٩٧٣ وقد شاركت العديد منها في عمليات الحلف الأطلسي في ليبيا، الدول العربية : لقد كانت الدول العربية وجامعة الدول العربية من المؤيدين لقرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٣، وقد شارك عدد من الدول العربية في إنفاذ الحظر الجوي على ليبيا كقطر والإمارات العربية المتحدة، ولكن مع تطور الأحداث في ليبيا لقيت بعض الممارسات في ليبيا نوعًا من المعارضة من جامعة الدول وذلك في تصريح لأمينها العام، وقد حدد هذه

الممارسات في بعض العمليات العسكرية التي يقوم بها الحلف في ليبيا، وذلك دون اتخاذ أي موقف رسمي للحد منها، واتسم موقف الدول العربية التي لم تشارك في العمليات مع الحلف بعدم المعارضة وفي نفس الوقت عدم الترحيب بالعمل التدخلي(٤٠).

الخاتمة:

ونخلص إلى أن الحالة الليبية التقى فيها المستلزم الأخلاقي بالمستلزم المصلحي. حيث إنه من خلال تحليل سير وتطور مجريات الأحداث المتسارعة التي شهدتها الحالة الليبية، بان ليبيا لها خصوصية فريدة عن باقي الثورات التي شهدتها المنطقة، فمصالح الدول الغربية في ليبيا مسألة في غاية الأهمية، وتتمثل في مصالح اقتصادية وإستراتيجية وسياسية لا يمكن لدول الحلف أن تغض النظر عنها، ومن هنا جاءت ردود فعل دول الحلف سريعا وحاسمة بالتدخل في الأزمة الليبية.

ونخلص إلى أن الحلف قد تبنى هدف إسقاط النظام كهدف إستراتيجي وان كان لم يعلن ذلك صراحة حتى الأيام الأخيرة من عمر العمليات العسكرية، ولكن كان هذا الهدف شبه المعلن يبرر بأن وجود النظام في حد ذاته يشكل خطرًا وتهديدًا على المدنيين وأن حماية المدنيين لن تتحقق إلا بإسقاط النظام وإزاحته، وهنا كانت إستراتيجية الحلف في التعامل مع الأزمة في إطار تطبيق قرار مجلس الأمن واستخدام أدوات هذا التطبيق في القضاء على نظام القذافي برمته، تمهيدًا لدخول ليبيا مرحلة جديدة ومن دونه.

هوامش البحث

(١) نوري محمد إبراهيم، **الإستراتيجية الأوروبية بعد الحرب الباردة والمتغيرات الدولية**، رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، ٢٠١٢. ص ٤٩.

(٢) ريتشارد هانبيرغ: **سراب النفط "النفط" الحرب ومصير المجتمعات الصناعية**، ترجمة أنطوان عبد الله، بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٥ ص ١١٦.

(٣) المرجع السابق نفسه.

(٤) نوري محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص ٥١.

(5) Niels Korf: Falling Sky and Chicken Littles: **Transatlantic Relations During The Siberian Pibeline Crisis**, A Thesis Master Presented to the faculty of Humanities University of Amsterdam, 2010, p 7.

(٦) ريتشارد هانبرغ، **مصدر سابق**، ص ١١٧.

(٧) موقع إدارة معلومات الطاقة، متاح على الرابط:

http://www.eia.gov/countries/cab.cfm?fips=LY

(٨) يوسف محمد الصواني، الولايات المتحدة وليبيا تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٤٣١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير ٢٠١٥.ص ٩.

(٩)عمر كمال حمودة**:**، السياسة النفطية للجماهيرية – احتمالات المقاطعة والحظر للنفط الليبي، في مجموعة من الباحثين "أزمة لوكربي ومستقبل النظام الدولي" مالطا: مركز دراسات العالم الإسلامي، ص ٢٢٣.

(١٠) فتحي عمران الدويهش، **حل المنازعات الدولية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة " دراسة تحليلية ومقارنة لأزمتي الخليج ولوكربي**، رسالة ماجستير غير منشورة،(طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، ٢٠٠٧)، ص ٧٢.

(١١) أبو الفضل الإسناوي، شبكات العنف الجهادي في المغرب العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٨، القاهرة: مؤسسة الأهرام، أكتوبر ٢٠١٤، ص ص ١٠٨- ١٠٩.

(١٢) خالد حنفي علي، جماعات العنف الليبية و "الترنزيت الجهادي" **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٩٨، القاهرة: مؤسسة الأهرام، أكتوبر ٢٠١٤، ص ١٠٢.

(13) Chinese newspaper People, Pentagon: terrorist groups trying to enter Libya, 15\9\2011.

(١٤) أشرف محمد كشك، حلف الناتو: من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٨٥،القاهرة: مؤسسة الأهرام، يوليو ٢٠١١، ص ٢٣.

(١٥) سلام الكواكبي، الجاليات العربية في أوروبا ومدي اندماجها في المشهد المدني والسياسي، **مجلة شؤون عربية**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد ١٤١، عام ٢٠١١، ص ١١٠.

(١٦) أشرف محمد كشك، حلف الناتو: من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية، **مرجع سابق**، ص ٢٣.

(١٧) آندريه فوغ راسموسن، **الناتو والربيع العربي**، صحيفة الشرق الأوسط، ٣ يونيو ٢٠١١ العدد ١١٨٧٥،

(١٨) آندريه فوغ راسموسن، **مرجع سابق**..

(١٩) جمال منصر، **التدخل العسكري الإنساني " في فترة ما بعد الحرب الباردة من قوة التحالف إلى فجر الاوديسا"** بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٢، ص ٩٤.

(٢٠) انظر نص القرار ١٩٧٣ الصادر عن مجلس الامن الدولي بتاريخ ١٧ مارس ٢٠١١، متاح على الرابط:

http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N11/268/37/PDF/N1126837.pdf?OpenElement

(21) Florence Gaub, The North Atlantic Treaty Organization and Libya: reviewing operation unified protector, **The Letort Papers**, Strategic Studies Institute and U.S. Army War College Press, June 2013.p 5

(22) Jeremiah Gertler, Coordinator, Operation Odyssey Dawn (Libya): Background and Issues for Congress, **Congressional Research Service**, March 30, 2011.

(23) Ibid.

(24) Richard Hartley – Parkinson, Touchdown: B2 stealth jets return after epic 11.500 mile journey to bomb Libyan aircraft shelters, dailymail journal, 21 March 2011.

(٢٥) فادي نصار، قراءة إستراتيجية، عمليات الناتو الجوية في المسرح الليبي، مجلة الدفاع العربي، العدد ٢٠٤، أغسطس ٢٠١١.

(26) Claire Taylor, Military Operations in Libya, **House of Commons Library**, 24 October 2011.p 10.

(٢٧) انظر نص القرار ١٩٧٣ الصادر عن مجلس الأمن الدولي، بتاريخ ١٧ مارس ٢٠١١، وثيقة صادرة عن مجلس الأمن الدولي، متاح على الرابط :

http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N11/268/37/PDF/N1126837. pdf? Open Element

(28) Jeremiah Gertler, Coordinator, Operation Odyssey Dawn (Libya): Background and Issues for Congress, op..cit. p 17.

(٢٩) العمليات العسكرية الدولية في ليبيا، **مجلة المسلح**، طرابلس: الشئون الدفاعية بالجيش الليبي، العدد ٥٣، ١٦ أبريل ٢٠١٣.

(30) Operation UNIFIED PROTECTOR Final Mission Stats, 02 November 2011: http://www.nato.int/nato_static/assets/pdf/pdf_2011_11/20111108_111107factsheet_up_factsfigures_en.pd

(٣١) تقرير **منظمة العفو الدولية**، المعركة على ليبيا، لندن: مايو ٢٠١١، ص3 .

(٣٢) أحمد ابوزيد المسماري، **الربيع الليبي**، بنغازي: دار الكتب الوطنية، ٢٠١٢، ص. ٢١٣

(33) The White House Office of the Press Secretary, March 21, 2011 at :http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2011/03/21/press-briefing-national-security-advisor-tom-donilon-deputy-national-sec

(٣٤) خطاب الرئيس إلى الأمة عن ليبيا، 28آذار/مارس ٢٠١١، متاح على الرابط :
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2011/03/20110329005x0.5399243.html#axzz2p4VLbOrs

(٣٥) كيليرهالس وستيفن كوفمان، قوات التحالف الدولي توجه ضربات على مواقع للقوات المسلحة الليبية، متاح على الرابط:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/article/2011/03/20110319212931x1.387751e-02.html#axzz2p4VLbOrs

(36) Jeremiah Gertler, Coordinator, Operation Odyssey Dawn (Libya): Background and Issues for Congress, op.. cit. p 17.

(٣٧) وائل زكريا عبد المعبود، التدخل الدولي في ليبيا وانعكاساته على الامن القومي المصري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، ٢٠١٤، ص ١٣٠.

(٣٨) صحيفة النهار اللبنانية بتاريخ ١٧- ٤-٢٠١١.

(٣٩) زردومي علاء الدين، **التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، الجزائر: جامعة محمد خيضر، ٢٠١٣، ١٤٠،

(٤٠) المرجع السابق نفسه، ص ١٤١.